مجلة الابداع الرياضي : ISSN 2170-0818 : EISSN 2602 - 5094
المجلد رقم "(13) " / العدد رقم " (02) " – 2022 / الصفحة : 477 - 489

دراسة تحليلية لواقع التشريعات المتعلقة بالمجال الرياضي في الجزائر - القانون رقم 13-05 المؤرخ في 23 يوليو 2013 المتعلق بتنظيم الأنشطة البدنية والرياضية وتطويرها أنموذجا –

An Analytical Study about the Reality of Legislations Related to Sport Field in Algeria Law n° 13-05 dated in July 23rd, 2013 related to organizing physical and sport activities and develop it as a model

د. مهدي رضا[1]
MAHDI Ridda [1]
[1] كلية الحقوق والعلوم السياسية / riddamahdi@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2022/06/19 تاريخ القبول: 2022/09/19 تاريخ النشر: 2022/12/01

ملخص الدراسة:
تأتي أهمية القانون أو التشريع الرياضي ودوره في تقدم وتطور الأداء الرياضي ، فالدول التي أدركت أنه لايمكن الحديث عن تطور في الأداء الرياضي سارعت إلى إصلاح منظومتها القانونية والتشريعية المتعلقة بالرياضة مع ما يستجيب إلى تطلعات النخبة الرياضية .
والجزائر ككل الدول قطعت أشواطا في مجال التشريع الرياضي من خلال مجمل النصوص القانونية المنظمة والضابطة للعمل الرياضي ، إلا أن التشريع في المجال الرياضي في الجزائر إذا ما قورن بالتشريعات الرياضية، فأصدرت القانون رقم 13-05 المؤرخ في 23 يوليو 2013 المتعلق بتنظيم الأنشطة البدنية والرياضية وتطويرها، محاولة في ذلك أن تحقق تقدما في هذا المجال ، وهي الفرضية التي سننطلق منها في هذه المداخلة من خلال التطرق إلى مجموعة من المحاور تشكل في مجموعها بحثا في واقع التشريعات الرياضية في الجزائر ، وهذه المحاور هي كالآتي :
أهمية التشريع القانوني في تنظيم قطاع الرياضة في الجزائر - طبيعة للتشريعات الرياضية في الجزائر - المشاكل التي تعاني منها القوانين الرياضية في الجزائر.
الكلمات الدالة:
القانون الرياضي، الإستثمار، الإبتكار

Abstract
The importance of sports law or legislation and its role in the progress and development of sports performance comes. Countries that realized that it is not possible to talk about a development in

sports performance rushed to reform their legal and legislative system related to sports with what responds to the aspirations of the sports elite.

And Algeria, as a whole, has made great strides in the field of sports legislation through all the legal texts regulating and controlling sports work. An attempt to achieve progress in this field, which is the hypothesis from which we will start in this intervention by addressing a group of axes that together form a research on the reality of sports legislation in Algeria, and these axes are as follows: The importance of legal legislation in regulating the sports sector in Algeria - The nature of sports legislation in Algeria - The problems that sports laws in Algeria suffer from.

Key words:

Sports law, investment, innovation

مقدمة :

القانون الرياضي هو مزيج من القوانين التي تنطبق على الرياضيين والرياضة التي يمارسونها ويتداخل القانون الرياضي إلى حد كبير مع قانون العمل وقانون العقود والمنافسة أو قانون منع الاحتكار وقانون المسؤولية التقصيرية. أنشئ هذا المجال من القوانين ككيان مستقل ومهم قبل بضعة عقود فقط

ومن هنا تأتي أهمية القانون أو التشريع الرياضي ودوره في تقدم وتطور الأداء الرياضي ، فالدول التي أدركت أنه لايمكن الحديث عن تطور في الأداء الرياضي سارعت إلى إصلاح منظومتها القانونية والتشريعية المتعلقة بالرياضة مع ما يستجيب إلى تطلعات النخبة الرياضية .

والجزائر ككل الدول قطعت أشواطا في مجال التشريع الرياضي من خلال مجمل النصوص القانونية المنظمة والضابطة للعمل الرياضي ، إلا أن التشريع في المجال الرياضي في الجزائر إذا ما قورن بالتشريعات الرياضية، فأصدرت القانون رقم 13-05 المؤرخ في 23 يوليو 2013 المتعلق بتنظيم الأنشطة البدنية والرياضية وتطويرها، محاولة في ذلك أن تحقق تقدما في هذا المجال ، وهي الفرضية التي سننطلق منها في هذه المداخلة

من خلال التطرق إلى مجموعة من المحاور تشكل في مجموعها بحثا في واقع التشريعات الرياضية في الجزائر ، وهذه المحاور هي كالآتي :

- **أهمية التشريع القانوني في تنظيم قطاع الرياضة في الجزائر .**
- **طبيعة للتشريعات الرياضية في الجزائر.**
- **قراءة في القانون 05/13 المتعلق بتتنظيم الأنشطة البدنية والرياضية وتطويرها.**

المحور الأول: **أهمية التشريع القانوني في تنظيم قطاع الرياضة في الجزائر**

يمكن في البداية أن نعطي تعريفا للتشريع الرياضي ، هذا أمام غياب تعريف قانوني أكاديمي للتشريع الرياضي ، وعلى هذا الأساس فالتشريع الرياضي هو ((**مجموعة القواعد القانونية المنظمة والضابطة للحياة الرياضية**)) ، والتشريع الرياضي له من الأهمية ما يجعله ركنا في البناء الرياضي ، فوجوده مرتبطا أساسا بالوجود الرياضي وجودا وعدما ، أي أنه لايمكن تصور رياضة بدون قواعد تضبطها وتبين كيفية ممارستها ، وأن هذه القواعد في النهاية ما هي إلا قواعد قانونية تشريعية تختلف عن بعضها البعض من حيث مجال التطبيق والآثار لا غير ، أما من الناحية الفنية القانونية فهي سواء ، وسنتعرض لهذا المحور من خلال أربع نقاط ندرس ونبين فيها وبالتفصيل الأهمية البالغة للمجال التشريعي في الحياة الرياضية .

01- التشريع القانوني يشكل الإطار المنظم للعملية الرياضية ويدعم مجال الاستثمار في هذا المجال

إن القاعدة القانونية تهدف أساسا إلى تنظيم العلاقات وتبيان الحقوق وتحديد الحدود بغية تفادي التجاوزات التي تنتج عنها ومن خلالها شتى النزاعات ، فالقاعدة القانونية تأتي لتحد من كل هذا ، فهي الإطار المنظم والضابط للعملية والحياة الرياضية ككل ، وهي الأداة التي بواسطتها يتم توضيح كافة الأمور المتعلقة بالجانب الرياضي ، وكذا

الوسيلة التي يتم بواسطتها أيضا شرح وتفسير كل غموض أو تأويل قد يكتنف المجال التنظيمي.

هذا كما أن أهمية التشريع الرياضي لا تقتصر فقط على مجرد التنظيم والتفسير ، بل يتعدى ذلك إلى دعم الاستثمار في مجال الرياضي ، ولا يخفى على أحد ما لهذا من فائدة على الاقتصاد الوطني ، فقد تغير مفهوم الرياضة في السنوات الأخيرة بعد أن تحول إلى قطاع اقتصادي مستقبلي رئيسي يمكنه المساهمة في ازدهار البلدان من الناحية الاقتصادية فلم تعد الرياضة مجرد نشاط ترفيهي اجتماعي يستهدف بناء الإنسان نفسياً واجتماعياً، بل أصبحت نشاطا اقتصاديا يحتمل الربح والخسارة وهذا ما أدركته الدول الصناعية الكبرى فأصبحت تتعامل مع الرياضة كصناعة حقيقية تدخل فيها استثمارات ورؤوس أموال ضخمة ولكن في الجزائر الرؤية مازالت غير واضحة في التعامل مع الرياضة كصناعة، فمازال المستثمرون ينظرون إلى هذا المجال باعتباره غير آمن ، يقول **عدلي القيعي** مدير إدارة التسويق والاستثمارات بالنادي الأهلي الذي يطلق عليه مهندس الصفقات عن أهمية الرياضة كصناعة: إن الرياضة أصبحت منذ وقت ليس بقريب أهم الصناعات التي تشكل جانبا اقتصاديا في الدول حيث تتضمن استثمارات ضخمة ولم تصبح الرياضة الآن مباريات للترفيه بل أصبحت صناعة تترابط بها العشرات من الصناعات الأخرى فأصبح هناك تكنولوجيا للملاعب والأدوات والملابس والإحصاء والترقيم والتوثيق والرياضة هنا ليست كرة قدم فقط، ولكن هي كل رياضة لها شعبية وبقدر هذه الشعبية بقدر ما تصبح الصناعات المرتبطة بها صناعات حيوية وهامة ومؤثرة في اقتصاديات الدول وليس الأندية مشيراً إلى أن العوائد التي تدرها الرياضة الآن أصبحت بحجم أمور أخرى لا يفوقها سوى السلاح والتكنولوجيا الإلكترونية والبترول. وأشار إلى أن أهمية الرياضة تكمن في كونها سلعة استراتيجية تمس مصالح وسعادة ورغبة الشعوب فعندما يفوز فريق ذا شعبية كبيرة أو منتخب قوي ثري ترى الفرح أو الحزن الذي يترتب على النتيجة. ويضيف: بالنظر إلى الأحداث الرياضة الكبرى والدورات

الأولمبية وحجم الأموال التي يتم تداولها سواء من بداية الاعداد للدورات الأولمبية أو حتى أثناءها وحجم التطور التكنولوجي الذي يحدث استعداداً لهذه الدورات يتضح لنا أن الرياضة أصبحت تتطلب استثمارات عالية ورؤوس أموال ضخمة، وهكذا تتحول الرياضة إلى اقتصاد وإدارة ناجحة وانتهى عصر اللاعب الفردي المتفوق الموهوب الذي يسجل في اللحظة الأخيرة دائماً هدف الفوز أو عصر اللاعب الموهوب الذي يحصل لفريقه على النصر. ويضيف **القيعي**: لا يمكن أن ننفق هذه الملايين على هواة لا يكرسون جهدهم على اللعب فقديما كان يعتمد في اللاعب على الموهبة فقط، أما الآن فالسرعة والموهبة والقوة والإعداد سواء بدني أو نفسي أو سلوكي أو ثقافي فمن الممكن أن يكون اللاعب يملك كل شيء ولكن تنقصه الثقافة الاحترافية فيؤدي بدون أن يعرف الهدف الذي يجعله يلعب فيلعب بشكل مزاجي ولكن عندما نصل لقمة الاحتراف يكون الانضباط هو سيد الموقف لا مجال للعواطف ولكن مصالح يتم تداولها كل طرف له حقوق وعليه واجبات، ويجب تحديد هذه الواجبات بدقة شديدة جدا.

كما يرى **د.علاء صادق** الناقد الرياضي أن الاستثمار في الرياضة اليوم رفع من مستواها إلى 100% وفي نفس الوقت استفادت الرياضة من الاستثمارات بطريقة غير عادية فهو يساعدنا في اختيار الحكام وأفضل اللاعبين والمدربين وأفضل تغطية تليفزيونية، لقد أصبحت الرياضة الآن مصدر دخل هائل في العالم كله وتجارة كرة القدم حدث فيها تغيرات هائلة على مر الزمن ففي عام 1928 قام أمين الصندوق للاتحاد الدولي لكرة القدم الفيفا ويدعى هيرش وأعلن أن الاتحاد لديه عجز في الميزانية قدره 6 آلاف فرنك سويسري، أما الآن فإن الاتحاد الدولي لكرة القدم يعطي إعانة سنوية لكل دولة من أعضائه تزيد على 1.5 مليون دولار علماً بأن عدد أعضائه يزيد على 200 دولة أي أن الاتحاد الدولي يعطي مساعدات تتراوح بين 250 مليون دولار و 300 مليون دولار سنوياً وذلك لتطوير كرة القدم وهذا يعكس حجم ومدى نجاح اقتصاد كرة القدم في العصر الحديث، وكل هذا التنفيذ في كرة القدم أثر بشكل كبير على أسعار اللاعبين حيث كان

أغلى لاعب سعره ألف جنيه أسترليني، أما **زين الدين زيدان الجزائري** فقد وصل أجره إلى 50 مليون دولار قبل أن يعتزل وهذا التقدم الهائل في الأسعار يوضح أن الرياضة تحولت من هواية ومتعة إلى صناعة تعد من أنجح المجالات للاستثمارات وذلك نجد أنه بمعدل كل عام تظهر قناة رياضية جديدة وأكبر دليل على أهمية الرياضة كصناعة هو تصارع أقوى خمس دول على تنظيم دورة الألعاب الأولمبية 2012 وهي الولايات المتحدة وروسيا وبريطانيا وفرنسا وإسبانيا كل هذه الدول تبحث عن الاقتصاد من هنا أصبح كل شيء في الرياضة فإذا لم ترتبط الرياضة بالاستثمار فعلى الرياضة السلام وعند تستثمر الرياضة بأسلوب صحيح تصبح أعلى مجالات الربح.

يقول **هزاع**: أولى الخطوات لنجاح هذه الاستثمارات أن يتعرف أصحاب هذه المكان على حقوقهم بتحديد ماذا نملك ونقيم ما لا تملكه وترتقي به ونقدمه في أبهى صورة ثم نبحث عن أفضل الوسائل لتسويقه وهي أن نقنع المستهلك بأنه يحتاج إلى هذ الشيء، كما أنه يجب تعديل اللوائح والقوانين لكي تدعم الاستثمار في المجال الرياضي والتوسع في إنشاء الأندية الرياضية وأن يساهم الأعضاء أو الممارسون في دعم الأنشطة الرياضية الموجودة بهذه الأندية فالدولة لا تستطيع أن تبني منشآت رياضية ولا أن تدفع تكلفة الأنشطة الرياضة، ولذلك يجب جذب رجال الأعمال لخوض هذا المجال وتقدير المستثمر الذي يستثمر في مجال الرياضة، ثم التسويق،إما تسويق نشاط وإما تسويق لاعب فاللاعب يجب أن يكون متميزاً أو متفوقاً في لعبته، وكذلك يجب إزالة كل العوائق التي تواجه الأندية الخاصة وتعديل القانون بحيث يسمح لهذه الأندية بأن تشارك في الأنشطة الرياضة وخاصة أنها لا تكلف الدولة أي مبالغ مالية.

التشريع القانوني آلية فعالة لحل الخلافات الرياضية

كما تكن الأهمية البالغة للتشريع الرياضي في كونه آلية فعالة لحل النزاعات والخلافات التي قد تحدث نتيجة ممارسة الرياضة ، فهو بذلك الوسيلة التي يتم بواسطتها تحديد الحقوق والواجبات ، ومن خلالها فض النزاعات التي قد تحدث .

التشريع القانوني يوفر حماية للممارسي الرياضة

إن التشريع الرياضي بالإضافة إلى كونه وسيلة هامة في حل الخلافات الرياضية ، فهو يشكل أيضا عنصر حماية للممارسي الرياضة ، وهذا من خلال حماية حقوق الرياضيين ، سواء بضمان حقوقهم المكتسبة نتيجة الممارسة الرياضية وهو ما يصطلح عليه بالحقوق المعنوية الأدبية ، أو حماية أيضا حقوقهم المادية نتيجة الأداء أو نتيجة الإصابة ، فالتشريع الرياضي يأتي ليشكل الإطار القانوني الذي يوفر الحماية للرياضيين ، وهو ما يشكل في الأخير حماية أكيدة ويعطي بذلك دفعا قويا للممارسي الرياضة ، بغية الحصول على أداء رياضي فعال كما ونوعا .

التشريع القانوني يعكس درجة اهتمام الدولة بالرياضة

لقد اصبح اليوم من أهم المعايير التي بواسطتها يمكن قياس درجة اهتمام الدولة بالمجال الرياضي ، هو معيار مدى توفيرها لمنظومة قانونية قادرة على ضبط الأداء الرياضي والحياة الرياضية ككل ، فهكذا نجد أن الدول بالإضافة إلى اهتمامها بالإمكانات المادية من أجل الحصول على الموافقة على استضافة بعض المناسبات الرياضية الدولية نجدها أيضا تهتم بالجانب التشريعي الذي لا يقل أهمية عن الجانب المادي .

المحور الثاني : طبيعة للتشريعات الرياضية في الجزائر

إن التشريعات الرياضية لا تختلف عن باقي التشريعات الأخرى ، فالاختلاف طفيف ولا يتعدى مجال العمل فقط ، أما من الناحية القانونية والفنية فالأمر سيان ، والقواعد القانونية الرياضية في قراءة قانونية نجدها لا تختلف عن باقي التشريعات والقوانين الأخرى ، فالمعالجة دقيقة واللغة قانونية صرفة وسليمة ، خالية من كل العيوب التي تعتري النص القانوني ، بالإضافة إلى كل هذا فالتشريع الرياضي في بعض النصوص التي استوقفتنا للدراسة والتحليل بصفتنا قانونيين ، لاحظنا عليها المعالجة القانونية ، وتفسير ذلك سنتطرق إليه من خلال النقاط التالية :

طبيعة القواعد القانونية الرياضية

إن طبيعة القاعدة القانونية تفهم في تأويلات عديدة ومناح كثيرة ، إلا أن الدراسة هنا ستقتصر على القاعدة القانونية الرياضية من حيث كونها قاعدة قانونية آمرة ، أو مكملة مفسرة وشارحة ، والفرق بين هذين النوعين لا يظهر فقط كون أن القاعدة القانونية الآمرة هي قاعدة لا يجب الاتفاق على مخالفتها و أنها من النظام العام ، بل أكثر من ذلك فالرؤية تتعدى ذلك ، فهي تعكس مدى قوة التشريع وقدرته على التنظيم وصلابته في مواجهة المواضيع ، وغلق كافة التأويلات والتفسيرات التي قد تنتج عن القاعدة المكملة أو المفسرة ، وفي ذلك قوة ومتانة للتشريع الذي يستطيع من خلال قواعده الآمرة التصدي لمجمل المواضيع وتنظيمها تنظيما محكما ، فيحمي بذلك الحقوق ويرتب الواجبات وما ينجر من جزاءات نتيجة مخالفة هذه القواعد .

والملاحظ على مجمل القواعد القانونية المنظمة للمجال الرياضي أنها في اغلبها قواعد مكملة مفسرة وشارحة ، وهو الأمر الذي ينبغي القول معه أن التشريع الرياضي لم يصل بعد إلى الاكتمال والنضج القانوني ، بحيث يصبح قادرا على التنظيم والمعالجة والتطرق للمواضيع في جدية وصرامة قانونية.

مصدر التشريعات الرياضية

إن الحديث عن مصدر التشريع أو مصدر القانون له أهمية بالغة ، ومصدر التشريع الرياضي في هذه الدراسة يقصد به الهيئة التي تتولى مهمة التشريع في الجانب الرياضي ، ولهذه الفكرة قراءات متعددة ، فهي تعكس مدى مكانة هذا التشريع ضمن النظام القانوني ككل في الدولة ، والملاحظ على التشريع الرياضي في الجزائر أن السلطة التنفيذية هي من تتولى مهمة التشريع في هذا الجانب ، وأن السلطة المخول لها هذا العمل هي غائبة في كثير من النصوص الرياضية ، ولعل من المنصف القول بأن السلطة التشريعية في الجزائر هي سلطة غائبة ومغيبة تماما عن دورها ليس في المجال الرياضي

وحسب بل في كل مجالات الحياة ، هذا رغم أن التشريع في هذه الميدان ((الميدان الرياضي)) هو من صميم اختصاصاتها وبنص الدستور .

كما يجب التطرق أيضا إلى مصدر القاعدة القانونية الرياضية من حيث موقعها في النظام القانوني ، ويمكن إبداء الملاحظات التالية :

- أن القاعدة القانونية الرياضية صلتها بالقاعدة الدستورية شبه مقطوعة ، فلا نجد امتداد لها ضمن المعالجة الدستورية ، وهو ما يعكس الأهمية الضئيلة لمثل هذه النصوص .
- أن القاعدة القانونية الرياضية في ميزان التدرج المعياري للنصوص القانونية هو تدرج ضعيف ، وتفسير ذلك أن المعالجة القانونية في القمة معدومة ، أي أنه كان من الأفضل البحث عن معالجة أكثر قوة ولو على سبيل المثال معالجة الجانب الرياضي بقانون عضوي ، فهذا الجانب لا يقل أهمية عن باقي المواضيع الأخرى والتي تم معالجتها بقوانين عضوية .

الصياغة الفنية للتشريعات الرياضية

لاحظنا ترابطا وانسجاما كبيرين في المواضيع المعالجة والمطروقة ، ولنأخذ على سبيل المثال القانون رقم 13-05 المؤرخ في 23 يوليو 2013 المتعلق بتنظيم الأنشطة البدنية والرياضية وتطويرها حيث صدر هذا القانون مواكبا التطورات الحاصلة في العالم من تحول الرياضة إلى اقتصاد تساهم في تحسين مداخيل الدول وأصبح تطور الرياضة في بلد ما يدل على مدى رقيه وازدهاره، وكذا عوامل استقرار الجزائر في عدة مجالات منها الرياضة مما بات من الضروري مراجعة قانون 10-04 ليتماشي مع هذه المتغيرات.

وفي المادة الثانية من هذا القانون تعتبر الأنشطة البدنية والرياضية عناصر أساسية تساهم في التفتح الفكري للمواطنين وتهيئتهم بدنيا والمحافظ على صحتهم مما يجعلها أحد أهم مجالات التي تهتم بترقيتها الدولة وتحاول جاهدة توسيع قاعدة ممارستها في مختلف المجالات مع مشاركة الجمعيات والنوادي والهيئات في ضبطها وتسيرها

وتنظيمها، كما تعمل الدولة على رعاية المواهب الرياضية الشابة ومؤطريها بغرض تطوير الرياضة التنافسية وتحقيق أداء المستوى العالي، فنلاحظ أن المشرع أحسن في الانتقال بين مواضيع هذا القانون وهو ما يعكس فهما كبيرا لهذا الموضوع ، بالإضافة إلى احترافية في الصياغة الفنية والقانونية ، فنجد أن المشرع في هذا القانون قد انطلق تراتبيا من المبادئ والأهداف إلى التربية البدنية والرياضية إلى الرياضة للجميع فرياضة النخبة والمستوى العالي ثم الرياضيون والتأطير ثم النوادي الرياضية والرابطات والاتحاديات الرياضية ثم المساعدات والمراقبة ثم الأجهزة الاستشارية وهياكل الدعم ثم التكوين والبحث ثم التمويل ثم التجهيزات والمنشآت الرياضية وصولا إلى العلاقات الرياضية الدولية فالأحكام الجزائية في الأخير ، وهو ما يعكس درجة التنظيم التي غالبا ما نجدها غائبة في معظم التشريعات في الجزائر، كما أن توزيع المواد بين هذه المواضيع جاء منسجما وبقدر الحاجة والأهمية .

المحور الثالث : **قراءة في القانون 05/13 المتعلق بتنظيم الأنشطة البدنية والرياضية وتطويرها.**

يعتبر هذا النص جامع لكل التشريعات والنصوص التي سبقته، حيث يضم القانون 05/13 خمسة عشر بابا موزعة على 253 مادة ،كما أنه الأكثر تناولا لفئة المواهب الرياضية الشابة والتي وردت 30 مرة، بل إن المشرع أفرد لها فصلا خاصا عند تناول تكوين التأطير الرياضي، في دلالة على المكانة المعتبرة لهذه الفئة في جسد المنظومة الوطنية للتربية البدنية والرياضية.

فقد ورد الحديث عنها في الباب الأول ضمن الأحكام العامة وذلك في نص المادة 09 على أنه : ينظم التكوين الرياضي وينفذ ضمن منظومة تضمن تكافؤ الفرص للمواهب الرياضية الشابة ومؤطريها بغرض تطوير الرياضة بقصد المنافسة وتحقيق أداء المستوى العالي . كما افردت المادة 10 مايلي: يشكل التكوين الرياضي التزاما بالنسبة

لهياكل التنظيم والتنشيط الرياضيين وكذا حقا يسمح للمواهب الشابة بتطوير مؤهلاتها وقدراتها البدنية والمعنوية ورفع مستوى أدائها.

وفي الفصل الثاني المعنون بـ الرياضة المدرسية والرياضة الجامعية من الباب الثاني المعنون بالأنشطة البدنية و الرياضية تنص المادة 23 على مايلي : .... كما تشارك الاتحاديات الرياضية المدرسية (في إنتقاء المواهب الرياضية ومتابعتها بالتنسيق مع الاتحاديات الرياضية الوطنية المتخصصة).

وفي الفصل الخامس المعنون بـ - الرياضة المنافسة – نصت المادة 37 على أن : رياضة المنافسة تمثل وسطا مفضل للكشف والإنتقاء وبروز مواهب رياضية شابة، كما إهتم المشرع في الفصل السادس المعنون بـ -رياضة النخبة والمستوى العالي بنصه في المادة 41 على مايلي : تطوير رياضة النخبة والمستوى العالي يسمح ببروز مواهب رياضية شابة ويستلزم التكفل بها.

وفي الباب الثامن المعنون بـ - التمويل-، نصت المادة 162 على أنه "تتولى الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات والهيئات العمومية والخاصة، طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما، تمويل أو المساهمة في تمويل تربية وتكوين المواهب الرياضية الشابة"، وذلك إلى جانب أنشطة أخرى يتم تمويلها أو المساهمة في تمويلها.

وفي الباب السابع المعنون بـ التجهيزات والمنشآت الرياضية- نصت المادة 161 على أن "الخدمات الناجمة عن وضع المنشآت الرياضية العمومية تحت تصرف عمليات التأطير والتكوين الرياضي للمواهب الرياضية الشابة" يعتبر تبعات خدمة عمومية تسجل في ميزانية الهيئة المسيرة للمنشأة الرياضية."

وبشكل عام، فإن فئة المواهب الرياضية الشابة قد "حظيت" باهتمام "نظري " معتبر في نص القانون رقم 13-05 ،حيث وردت ضمن الأحكام العامة باعتبارها من أسس الأنشطة البدنية وخصصت لها أجهزة خاصة والرياضية واعتبرت دعامة أساسية للمستوى العالي، كما التزمت السلطات العمومية بتمويل تكوين المواهب الرياضية

الشابة، وغيرها من الإجراءات والتدابير التي خصصت لهذه الفئة. لكن السؤال الذي يستمد مشروعيته من "الواقع" هو: هل رأت هذه الإجراءات والنصوص النور في أرض الواقع، واستفادت فئة المواهب الرياضية الشابة من جميع تلك التسهيلات والوسائل التي تكفل إعدادها للتنافس على أعلى مستوى، أم أنها ظلت نصوصا حبيسة الأدراج؟

خاتمـة:

يهتم التشريع الرياضي بتنظيم الأنشطة البدنية والرياضية وتطويرها وله دوره في توفير جو من التنظيم والقدرة على ضبط الأمور وهو لب الرياضة وأحد أهم الأسباب التي تساعد على تحسين الأداء الرياضي ليكون بذلك مجالا مهما للاستثمار وجلب رؤوس الأموال الضخمة التي تساعد في بناء الاقتصاد ، فلا يجب أن ينحصر تفكيرنا في مجرد إستعمال الرياضة للترفيه والبحث عن السلامة الجسدية من خلال الممارسة رغم أن هذه الأمور هي جوهر وأحد أهم نتائج الرياضة ، إلا أن الرياضة حاليا أخذت أبعادا أخرى وأهمية أوسع يجب مسايرة الدول التي خطت خطوات عملاقة في هذا المجال.وعليه وجب على السلطات العمومية إعطاء أهمية بالغة لهذا المجال من خلال مايلي:

إعادة النظر في قطاع الرياضة والإهتمام به من باب أولى لانه قطاع الرياضة يعتبر مرفق عام وجب على على الدولة تنظيمه تنظيما محكما، ومن خلاله يستفيد كل الجمهور والمجتمع من الخدمات العامة التي يمكن لقطاع الرياضة تقديمها.

الإهتمام بالعنصر البشري المؤهل للقيام بالمهام الرياضية وخاصة في مجال الوظيفة العمومية من خلال لإصدار قوانين أساسية خاصة بالأسلاك التي لها علاقة بقطاع الرياضة، وتحديد مهامهم بدقة من أجل مردودية هذا القطاع الرياضي.

ربط التشريع الرياضي بكل مجالات تدخل الدولة بإعتباره مرفق عام من حق المواطن اللإستفادة به ومن جهة أخرى جعله قطاع حيوي يترجم دور الدولة الجديد وايضا ان يعود بالفائدة للإقتصاد الوطني ومواكبة التطورات الحاصلة لاسيما في

الإستثمار والمؤسسات الناشئة وتطوير الإبتكار والعمل في إعداد قوانين تترجم التطورات المرجوة.

قائمة المراجع:

01- فتيحة بوساق: مقال بعنوان مساهمة التشريعات الرياضية في تطوير الرياضة المدرسية بالجزائر "دراسة ميدانية بالمدرسة الوطنية للرياضات الاولمبية بولاية سطيف"، مجلة الابداع الرياضي، المجلد 6، العدد 3، جامعة المسيلة، 2015.

02- عبد القادر معافي: مقال بعنوان المنازعات القانونية التي تثيرها عقود اللاعبين المحترفين والنوادي الرياضية في كرة القدم الجزائرية، مجلة الابداع الرياضي، المجلد 12، العدد 3، جامعة المسيلة، 2021.

03- احمد ماهر،المدخل للعلوم القانونية،طبعة02،الريحانة،الجزائر ،1998.

04- احمد جلال، أهمية التشريع في حياتنا، طبعة01،دار الهدى،الجزائر،2005.

05- قانون رقم 04-10 المؤرخ في 14 أوت 2004 المتعلق بالتربية البدنية ((جريدة رسمية عدد 52)) بتاريخ 2004/08/18.

06- مرسوم تنفيذي رقم 05-405 المؤرخ في 17 أكتوبر 2005 والمتعلق بكيفيات تنظيم الاتحادات الرياضية الوطنية وسيرها وكذا شروط الاعتراف لها بالمنفعة العمومية والصالح العام.((جريدة رسمية رقم 70)) بتاريخ 2005/10/19.

07- قانون رقم 13-05 مؤرخ في 14 رمضان عام 1434 الموافق 23 يوليو سنة r2013 يتعلق بتنظيم الأنشطة البدنية والرياضية وتطويرها. جريدة رسمية عدد 39 صادرة يوم 31يولية 2013.

08- دحماني محمد. عماري محمد. قراءة في القانون 05/13 (المتعلق بتنظيم الأنشطة البدنية والرياضية وتطويرها) ومدى إهتمامه برعاية المواهب الرياضية الشابة في الجزائر.مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية . المجلد 05 العدد02 السنة 2021.